● أخبار قصيرة

مسؤول أميركي يتهم ترامب بانتهاك سيادة القانون

انتقد تيم والتز، الحاكم الديمقراطي لولاية مينيسوتا، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشدة، متهمًا إياه بخلق حالة طوارئ على المستوى الوطني من خلال انتهاكات متكررة لسيادة القانون. واستثمر والتز، الذي كان مرشحًا لمنصب نائب الرئيس في انتخابات ٢٠٢٤، كلمته في كلية الحقوق بجامعة مينيسوتا لحث الطلاب على مواجهة ما وصفه بإساءة استخدام السلطة. وأكد أن المحامين «هم خط دفاعنا الأول والأخير». وأضاف والتز للحاضرين الذين استقبلوا كلمته بتصفيق حاد: «يجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نرتقي لمستوى القسم الذي ستؤدونه. لأني، وبكل صراحة معكم: إنكم تتخرجون في ظل حالة طوارئ حقيقية. إن رئيس الولايات المتحدة يجد يوميًا طرقًا لتقويض الحقوق وإضعاف سيادة القانون».

الهند تقاطع المنتجات والخدمات التركية

قامت الهند بمقاطعة المنتجات والخدمات التركية رداً على دعم تركيا لباكستان في النزاع الأخير بين البلدين. وقد اتسعت دائرة المقاطعة التي بدأت بالسياحة لتشمل الجامعات والشركات التركية العاملة في الهند. أعلنت الهند حظر نشاط شركة طيران تركية في مطاراتها بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي. وذكر وزير الطيران المدني الهندي في منشور له أن الحكومة تدرس طلبات من جميع أنحاء البلاد لحظر نشاط هذه الشركة، مؤكداً أن وزارة الطيران المدني قد ألغت بالفعل ترخيص الأمن الخاص بالشركة المعنية. و علقت الجامعات الهندية أيضاً علاقاتها مع المؤسسات التركية. وفي الفضاء الإلكتروني الهندي، تم دعوة الناس إلى مقاطعة الشركات التي تتعاون مع تركيا وكذلك المنتجات التركية من خلال التعريف بها.

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان من ٣٩٤ مليون دولار في شهر أبريل إلى ١٤٨ مليون دولار، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة. أعلن البنك المركزي الباكستاني أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة المالية ٢٠٢٥ للفترة من يوليو حتى أبريل قد انخفض بنسبة ٢,٨ بالمئة ليصل إلى ١,٧٨٤ مليار دولار، مقارنة بـ ١,٨٣٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وربط المحللون هذا الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال شهر أبريل بتصاعد التوتر مع الهند، وخاصة في أعقاب هجوم بهلغام الذي وقع في كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية في ٢٢ أبريل. ويأتي هذا التراجع في وقت تسعى فيه باكستان جاهدة لتحسين اقتصادها الذي يعاني من أزمات متتالية.

بين الردع والمواجهة

كيف تغيّر الصواريخ الهندية معادلة الصراع في القوقاز؟

الوفاق/ في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة القوقاز الجنوبي، تشهد أرمينيا تحولات استراتيجية مهمة في سياساتها الدفاعية والعسكرية. تمثل صفقة الأسلحة الدفاعية بين أرمينيا والهند خطوة مهمة على طريق تعزيز القدرات العسكرية الأرمينية في مواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة. تكتسب هذه الصفقة أهمية خاصة في ظل التوترات المستمرة بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان عقب حرب كاراباخ، حيث تسعى يريفان إلى إعادة بناء قدراتها الدفاعية وتنويع مصادر تسليحها بعيداً عن الاعتماد التقليدي على الحليف الروسي. تعد منظومة «أكاش» الصاروخية إضافة نوعية للترسانة العسكرية الأرمينية بما تتمتع به من قدرات متطورة قادرة على تغيير معادلات الصراع في المنطقة.

تفاصيل الصفقة

ستستلم أرمينيا في منتصف صيف العام الجاري الدفعة الثانية من منظومات الصواريخ الدفاعية الجوية «أكاش» من الهند. وتأتي هذه الخطوة كجزء من صفقة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار بين البلدين، تهدف إلى تعزيز قدرات الجيش الأرميني لمواجهة الطائرات الحربية وصواريخ كروز.
وكانت البطارية الصاروخية الأولى من منظومة «أكاش» قد سُلمت من الهند إلى أرمينيا في نوفمبر من العام الماضي. تُعد «أكاش» منظومة صواريخ تكتيكية أرض-جو مصممة لاعتراض وتدمير الأهداف الجوية بما في ذلك المقاتلات والطائرات المسيرة وصواريخ كروز.
تُنتج هذه المنظومة شركة «بهارات إلكترونيكس ليميتد» الهندية، وتتكون كل واحدة منها من رادار ثلاثي الأبعاد بقدرة المسح وأربع منصات إطلاق، تحمل كل منها ثلاثة صواريخ. ويبلغ المدى العملياتي لهذه المنظومة الصاروخية ٢٥ كيلومتراً.

ماذا تعني هذه الصفقة؟

قام إيغور كوروتشينكو، المدير العام لمعهد دراسات بحر قزوين الاستراتيجية في روسيا، ورئيس تحرير مجلة «الدفاع الوطني» والمحلل السياسي، بتوضيح خصائص منظومة الدفاع الجوي «أكاش» والسيناريوهات المحتملة لاستخدامها من قبل أرمينيا في القوقاز الجنوبي.
ويعتقد كوروتشينكو: «بعد الهزيمة في حرب كاراباخ وتغيير توجهات سياستها الخارجية نحو الغرب، بدأت أرمينيا بتنويع مصادر توريد الأنواع الرئيسية من الأسلحة والمعدات العسكرية. ويشمل ذلك مجال الدفاع الجوي، حيث أصبحت فرنسا والهند شريكين رئيسيين جديدين ليريفان. ويقوم كلا البلدين حالياً بتنفيذ عقود لتسليم أنظمة ومجموعات الدفاع الجوي لأرمينيا، وتتم هذه العملية على مراحل - من البسيط إلى المعقد. وفي المستقبل المنظور، تعتزم أرمينيا إنشاء منظومة دفاع جوي متكاملة ومترابطة تستند إلى الحلول التكنولوجية الفرنسية وتضم أنظمة صواريخ الدفاع الجوي الفرنسية والهندية.»
وأضاف كوروتشينكو: «منظومة الدفاع الجوي «أكاش» الهندية هي منظومة قصيرة المدى، وبموجب العقد ستستلم يريفان ١٥ منصة إطلاق منها. صُممت هذه المنظومة للدفاع عن المنشآت والأهداف ذات الأهمية القصوى والأولوية العالية. يمكن لبطارية واحدة من «أكاش» أن تصيب أربعة أهداف جوية في آن واحد باستخدام ثمانية صواريخ دفاعية. تتكون كل بطارية من أربع منصات إطلاق ذاتية الدفع، ورادار، ومنظومة مراقبة المجال الجوي، ومركز قيادة. ومن المهم الإشارة إلى أن الرادار ثلاثي الأبعاد بقدرة المسح ٣٦٠ درجة، الذي يشكل جزءاً من مجموعة لواء «أكاش»، قادر على مراقبة المجال الجوي حتى مسافة ١٨٠ كيلومتراً وتتبع ١٥٠ هدفاً جوياً في وقت واحد. توفر صواريخ هذه المنظومة الدفاعية الموجهة، في حال إطلاق صاروخين باتجاه هدف من نوع مقاتلة، احتمالية تدمير تصل إلى ٩٨,٧ بالمئة، ويمكنها تدمير الأهداف الجوية المنفردة والجماعية على مسافة من ٣ إلى ٣٠ كيلومتراً وعلى ارتفاع ١٨ كيلومتراً.»

تكمن أهمية هذه المنظومات الدفاعية في قدرتها على تغيير قواعد اللعبة العسكرية في المنطقة، حيث ستمنح أرمينيا قدرات متقدمة لصد الهجمات الجوية المحتملة

الأهداف الاستراتيجية

أكد رئيس تحرير مجلة «الدفاع الوطني»: «تعني كل هذه الميزات أن «أكاش» تُعتبر منظومة دفاع جوي حديثة نسبياً في مسرح العمليات العسكرية بالقوقاز الجنوبي. الهدف من العقد مع الهند هو تحقيق إحدى أولويات البرنامج العسكري لنيكول باشينيان، وهي إنشاء منظومة دفاع جوي طبقية وعميقة تستند إلى معايير الناتو لتكون قادرة على مراقبة المجال الجوي للقوقاز الجنوبي وإصابة الأهداف في مجموعة واسعة من الارتفاعات والمسافات.»
وشدد قائلاً: «من الواضح أن العدو المحتمل لأرمينيا لا يزال جمهورية أذربيجان ولم يتغير. فجميع مشتريات المنظومات التسليحية الحديثة وكافة برامج تدريب الضباط التي تقوم بها أرمينيا، تتم مع الأخذ في الاعتبار احتمال وقوع صراع عسكري جديد مع جمهورية أذربيجان. إن منظومات الدفاع الجوي «أكاش» التي توفرها الهند مخصصة لتدمير الطائرات الحربية الأذربيجانية في صراع جوي محتمل.
وإلى أن يحدث مثل هذا الصراع، ستستخدم يريفان المنظومات الدفاعية الهندية كأداة للضغط والردع، نظراً لقدرة هذه المنظومات على مراقبة نشاط الطائرات الحربية للقوات الجوية الأذربيجانية والمروحيات ووسائل النقل الجوي الأخرى.»
وختم إيغور كوروتشينكو قائلاً: «وبالتالي، فإن أرمينيا من خلال شراء منظومات الدفاع الجوي «أكاش» من الهند، تسعى إلى استعراض القوة ودفع سياساتها المرغوبة في القوقاز الجنوبي، وفي المقام الأول، تحييد القدرات العسكرية لجمهورية أذربيجان. وهذا يعني إنشاء مظلة دفاع جوي ستتمكن أرمينيا تحت غطائها من تنفيذ استفزازات عسكرية مختلفة أو عمليات حربية مستقبلية.»
يمثل استلام أرمينيا للدفعة الثانية من منظومة «أكاش» الدفاعية نقطة تحول مهمة في المشهد الاستراتيجي لمنطقة القوقاز الجنوبي. فبعيداً عن الأبعاد العسكرية والتقنية البحتة، تعكس هذه الصفقة تحولاً جيوسياسياً عميقاً في توجهات السياسة الخارجية والأمنية الأرمينية، وانفتاحها على تحالفات جديدة بعيداً عن الدائرة الروسية التقليدية.
تكمن أهمية هذه المنظومات الدفاعية في قدرتها على تغيير قواعد اللعبة العسكرية في المنطقة، حيث ستمنح أرمينيا قدرات متقدمة لصد الهجمات الجوية المحتملة، وهو ما قد يؤثر بشكل كبير على حسابات جمهورية أذربيجان في أي مواجهة عسكرية مستقبلية. كما أن بناء منظومة دفاعية متكاملة وفق معايير الناتو يشير إلى تموضع جديد لأرمينيا في الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.
يبقى السؤال المطروح حول مدى تأثير هذه التطورات العسكرية على مسار المفاوضات السلمية وعملية التطبيع بين البلدين، وما إذا كانت ستدفع باتجاه تصعيد التوتر أم ستفرض واقعاً جديداً يمهد الطريق نحو استقرار أكثر استدامة في هذه المنطقة المضطربة. في كل الأحوال، فإن الدور الهندي المتزايد في هذه المعادلة يضيف بعداً جديداً للتنافس الدولي على النفوذ في منطقة استراتيجية تتقاطع فيها مصالح القوى العالمية والإقليمية.

اليمين يهيمن على أوروبا

تشهد القارة الأوروبية تحولاً سياسياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث يكتسب اليمين، وخاصة اليمين المتطرف، نفوذاً متزايداً على حساب الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التقليدية. هذا التغير العميق في المشهد السياسي الأوروبي يثير تساؤلات حول مستقبل القوى اليسارية في القارة العجوز.
أشارت صحيفة «تاغس أنزايغر» السويسرية في تقرير لها إلى الميل المتزايد في أوروبا نحو الحكومات اليمينية المتطرفة، وكتبت: «مؤخراً في هذا الاتحاد، اكتسب اليمين، وخاصة اليمين المتطرف، قوة على حساب إضعاف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. والنتيجة هي أن يسار الوسط يحكم الآن في نصف البلدان التي كان يحكمها قبل ٢٥ عاماً فقط».
تفقد الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا منذ سنوات مشاركتها في الحكومة ونفوذها السياسي بسبب انخفاض حصتها من الأصوات. وفي المقابل، تكتسب الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية في أوروبا قوة متزايدة.
يتولى فريدريش ميرتس منصب مستشار ألمانيا منذ السادس من مايو، ويقود ائتلافاً من الديمقراطيين المسيحيين اليمينيين والاشتراكيين الديمقراطيين. وبالتالي، استمرت حكومة يسار الوسط بقيادة أولاف شولتس في ألمانيا لمدة ثلاث سنوات ونصف فقط.
من بين ٣١ دولة أوروبية، إما أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحكم ٨ دول فقط من قبل حكومات يسارية، بينما تحكم ٢٣ دولة من قبل حكومات يمينية. وهذا مقارنة بمطلع العقد الأول من القرن الحالي، حيث كان اليسار لا يزال يحكم في ١٣ دولة من هذه البلدان.
يطرح هنا سؤال مهم: هل انخفاض النفوذ السياسي لليساريين في جميع أنحاء أوروبا هو اتجاه أساسي أم مجرد تغيير مؤقت؟
يقول نيناد ستويانوفيتش، عالم العلوم السياسية في جامعة جنيف: «أساساً، لكل حزب ناخب أساسي يبقى مخلصاً له. الفرق يصنعه أولئك الذين يغيرون توجههم السياسي مع كل انتخابات».
تشمل البلدان التي تتناوب فيها الحكومات اليسارية واليمينية على السلطة فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا. هذا يجعل تحديد الاتجاهات طويلة المدى أمراً صعباً. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى نتائج الانتخابات البرلمانية، فسنرى أن الأحزاب اليسارية تفقد الأصوات على المدى الطويل.
تُعد بريطانيا مثالاً جيداً لبلد يمر مشهده الحزبي بفترة تغيير. هيمن حزبا العمال والمحافظين هناك لفترة طويلة. ووفقاً لمجلة «إيكونوميست»، مع ظهور اليمين المتطرف والديمقراطيين الليبراليين والخضر، يتوزع الناخبون بشكل متزايد وبالتساوي بين هذه الأحزاب الخمسة.
وكانت منطقة اسكندنافيا أيضاً لفترة طويلة معقلاً لليساريين. لكن في السويد، وصل اليمينيون إلى السلطة في عام ٢٠٢٢. حدث هذا رغم أن الاشتراكيين الديمقراطيين السويديين حصلوا على ٣٠ بالمئة من الأصوات. ومع ذلك، اتحدت الأحزاب اليمينية في ائتلاف معاً، وبالتالي تمكنت من الحكم.
يقول يوناس بونتوسون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جنيف: «الحزب الاشتراكي الديمقراطي لا يزال أكبر حزب في السويد، لكنه لم يعد الحزب المهيمن. الآن، عليه أن يقدم تنازلات أكثر بكثير مما كان عليه في الماضي للفوز».
ووفقاً لبونتوسون، فإن الوضع مماثل في البلدان الاسكندنافية الأخرى. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، تحالف الاشتراكيون الديمقراطيون الدنماركيون مع اليمينيين للمرة الأولى منذ ٤٠ عاماً.